الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

١٢ صفحة | ٢٥ ليرة سورية

الأربعاء ٢٤ شباط ٢٠١٦ | الموافق ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ | العدد ٢٣٤٢ السنة العاشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع | www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | February 24 , 2016 | No. 2342 | 10th year

المقداد أكد حرص سورية على الإيفاء بواجباتها تجاه مواطنيها.. ودي ميستورا تجنب موعد ٢٥ الجاري

دمشق: نقبل بوقف العمليات القتالية.. ونطالب بضبط الحدود

الوطن – وكالات

جددت دمشق حرصها على إيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها من المواطنين السوريين، بعد أن أعلنت موافقتها على اتفاق «وقف الأعمال القتالية» الذي توصلت إليه أمس موسكو وواشنطن، داعية إلى ضرورة «ضبط الحدود»، في حين واصلت معارضة الرياض وضع الشروط المسبقة، وسط رفض لها من بعض المجموعات المسلحة.

وأكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، أن دمشق قبلت «بوقف الأعمال القتالية وعلى أساس استمرار الجهود العسكرية بمكافحة الإرهاب ضد داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها وبتنظيم القاعدة وفقا للإعلان الروسي الأميركي»، مشدداً على «أهمية ضبط الحدود ووقف الدعم الذي تقدمه بعض الدول إلى المجموعات المسلحة ومنع هذه التنظيمات من تعزيز قدراتها أو تغيير مواقعها وذلك تفاديا لما قد يؤدي لتقويض هذا الاتفاق».

وفيما قال المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا: «يمكننا الآن أن نستأنف في القريب العاجل العملية السياسية المطلوبة لإنهاء هذا الصراع»، دون أي إشارة إلى موعد ٢٥ الجاري المقرر سابقاً، اعتبر كبير مفاوضي وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة إلى جنيف محمد علوش أن الموعد المشار إليه قد «ألغي»، بعدما أعلنت «الهيئة» في بيان صدر عقب اجتماعها في السعودية في وقت متأخر من الاثنين قبولها للهدنة، لكنها اشترطت «إنهاء الحكومة السورية حصار ١٨ منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة، وإطلاق سراح المعتقلين، ووقف القصف الجوي والمدفعي».

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» حسن عبد العظيم: إن «هذه خطوة نؤيدها بقوة»، بينما رحبت «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» المعارضة في بيان لها نشرته في صفحتها على «فيسبوك» بالاتفاق الروسي الأميركي على اعتباره خطوة إيجابية على طريق الدفع بالوصول إلى تسوية سياسية.

وفي المقابل نقلت مواقع معارضة عن «القائد العام لألوية الفرقان» العاملة في محافظتي درعا والقنيطرة جنوب البلاد، محمد الخطيب إعلانه في سلسلة تغريدات على صفحته على «تويتر» أمس، رفضه للهدنة التي استثنيت منها جبهة النصرة، مشيراً إلى أن «المعارك ستبقى مفتوحة ولن تتوقف حتى يتم التوصل مع الهيئة العليا للمفاوضات إلى حلول تضمن حقوق الثورة السورية» بحسب تعبيره.

وقال الخطيب إنه في حال وافقنا اليوم على هدنة تستثنى منها جبهة النصرة، فغداً سنوافق على استثناء «أحرار الشام» ومن ثم «جيش الإسلام» مروراً بكل فصيل، مشيراً إلى أن استثناء «النصرة» المتوزعة في كل المناطق السورية أمر مدبر».

وفي موضوع آخر، أكد نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أمس خلال استقباله رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير حرص سورية على الوفاء بواجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها المتضررين من إرهاب الجماعات المسلحة ومن التدابير القسرية أحادية الجانب المفروضة من الدول الغربية وأدواتها، وعلى إيصال المساعدات الإنسانية والغذائية والصحية لمستحقيها من المواطنين السوريين.

اختبار إرهاب آل سعود والعثمانيين

وضاح عبد ربه

لم يستقبل الشارع السوري اتفاق وقف ما سمي بالعمليات العدائية بالترحاب الذي يرافق مثل هذه الاتفاقيات عادة، ليس لأن السوريين لم يتعبوا بعد من كل ما أصابهم من كوارث ومصائب طالت كل عائلة سورية، بل لأنهم يعرفون جيداً أن من يقف خلف الإرهاب ليسوا بصدد وقف العمليات الإرهابية أو الشروع في هدنة أو حتى إجراء مصالحة، وهم الذين أعلنوا لأكثر من مرة أن لا حل في سورية إلا الحل العسكري، في حين توهم آخرون بالصلاة في المسجد الأموي في حلم إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية، وها هم غير قادرين على السيطرة على مدينة من مدنهم كديار بكر على سبيل المثال لا الحصر.

في الوقائع هناك اتفاق أبرم بين اللاعبين الكبار مستبعداً الصغار الذين سبق أن تم إبعادهم في جنيف ٣ وفي تفاهمات فيينا على الرغم من حضورهم الرمزي ومن خلال ممثلين لهم، وينص الاتفاق على وقف العمليات العدائية اعتباراً من السبت القادم، على أن تعلن الفصائل المقاتلة موافقتها على وقف إطلاق النار في مدة أقصاها يوم الجمعة لتحصل على الحماية الموفرة في مثل هذه الاتفاقيات، أي سيكون عليها أن تعلن جهاراً أنها غير مرتبطة بالإرهاب الذي يشكله تنظيما داعش والقاعدة بذراعها السورية جبهة النصرة، وأن تنضم إلى جهود محاربتهما لتثبت حسن نواياها و«اعتدالها»!

القارئ السياسي يمكن له أن يستشف أمرين من الاتفاق الروسي الأميركي، الأول: أن ما عجز عن التوصل إليه الأردن من وضع لائحة للتنظيمات الإرهابية الموجودة على الأراضي السورية، سيتمكن هذا الاتفاق من إظهاره علناً من خلال ما ستعلنه الفصائل الإرهابية من موافقة أو رفض لاتفاق وقف العمليات العدائية، ما يعني انتصاراً للمطلب الروسي الذي كان ولا يزال يطالب بوضع هذه اللائحة والتي طال انتظارها!

الأمر الثاني: أن هذا الاتفاق سيضع آل سعود والعثمانيين في مأزق الاختيار بين وقف الدعم المقدم للمجموعات الإرهابية والموافقة على وقف العمليات العدائية والانصياع للقرار ٢٢٥٣، أو الاستمرار في تقديم الدعم المالي والعسكري ما سيجعل منهما وبشكل رسمي وعلى مستوى أممي دولتين راعيتين للإرهاب وداعمتين له، وما سيترتب على ذلك من نتائج وخاصة بالنسبة لأردوغان وحكومته التي قد تجد نفسها في موقف محرج، لها ولحلف الناتو، الذي لا يريد أن يصبح في موقع الدفاع عن دولة باتت رسمياً متهمة بدعم وتمويل الإرهاب لا بل احتضانه لغايات وأحلام فردية.

إذاً، الاتفاق الروسي الأميركي لا بد من اعتباره انتصاراً لمحور المقاومة ولروسيا، وهذا ما ستظهره الأيام القليلة المقبلة، لأنه اتفاق من شأنه أن يفضح سياسات آل سعود وأردوغان ويختبر مدى رعايتهم للإرهاب الدولي وتمسكهم فيه أو التخلي عنه.

ودمشق التي استبقت الإعلان الرسمي عن الاتفاق لتعلن استعدادها لاحترامه، عادت وأكدت أمس في بيان رسمي قبولها به، لأنها تدرك أنه الاتفاق الذي سيضع حداً لأوهام السعودية وتركيا باعتماد الحل العسكري بدلاً من الحل السياسي، وتدرك أيضاً أنه اتفاق يتيح لها الحفاظ على تقدم وتفوق الجيش السوري على جبهات حلب وإدلب ودير الزور ودرعا والقنيطرة وأرياف العاصمة وحمص وحماة حيث تتواجد فيها داعش والنصرة، المستثنيتان من أي اتفاق لوقف الأعمال العدائية.

إذاً نحن أمام اختبار كبير سيولد بشكل تلقائي لائحة بالتنظيمات الإرهابية ويصنفها دولياً بذلك، وهذا من شأنه أن يعزز ما كانت ولا تزال تؤكده سورية بأنها تحارب إرهاب دول ولا تحارب «شعبا ثائرا»، كما من شأنه أيضاً أن يفضح سياسات بعض الدول التي باتت تبحث عن مخرج للتنصل من تهمة دعم وتمويل الإرهاب وخاصة تلك المتورطة بتسليم شحنات أسلحة ومال لتنظيمات قيل عنها إنها «معتدلة» فظهر بأنها حليفة النصرة وداعش وتتشارك معهما في غرف عمليات مشتركة على الأقل.

أوسي أكد أن لا علاقة للمرسوم بمحادثات جنيف.. وعبد العظيم: خارج سياق التوافق الدولي

«العليا للانتخابات» تحدد اللجان.. والحكومة تؤكد الحرص على إنجاحها

جانبلات شكاي

بينما أعلنت اللجنة القضائية العليا للانتخابات أنها حددت أسماء اللجان الفرعية بالمحافظات ولجان الترشيح الخاصة بانتخابات مجلس الشعب المقررة في الـ١٣ من نيسان المقبل، أكدت الحكومة حرصها على إنجاح العملية الانتخابية وتوفير مستلزمات نزاهتها وشفافيتها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، نفى عضو مجلس الشعب ووفد الحكومة الرسمي إلى محادثات جنيف عمر أوسي أن تكون هناك أي علاقة بين الاتفاق الأميركي الروسي المتعلق بالتوصل إلى اتفاق لـ«وقف العمليات القتالية العدائية» ومرسوم انتخابات مجلس الشعب أو بين المرسوم والمحادثات بين الحكومة والمعارضات.

وشدد رئيس المبادرة الوطنية للأكراد السوريين على أن المرسوم «استحقاق دستوري وطني وليس له أي مدلول آخر»، وجاء وفق المهل القانونية المعمول بها في الدستور الحالي.

ولم يستبعد أوسي تأثير الأوضاع الأمنية الحالية على عملية الاقتراع، غير أنه أكد «توفر الإمكانية لإجراء الانتخابات رغم الظروف الاستثنائية نتيجة الأزمة»، مشدداً على أن «هذا استحقاق لابد منه ويجب أن يتم بشكل سلس وفي أجواء ديمقراطية».

من جانبه، وفي تصريح مماثل لـ«الوطن»، قال أمين عام «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» المعارضة محمود مرعي: إن «الانتخابات التشريعية استحقاق دستوري ويجب أن تتم بوقتها وعلى كافة القوى السياسية المشاركة فيها»، مؤكداً أن «هيئة العمل» سوف «تشارك بأي استحقاق تشريعي أو محلي لأن المشاركة واجب وطني».

وبخلاف المواقف السابقة اعتبر المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة حسن عبد العظيم في تصريح لـ«الوطن» أن مرسوم الانتخابات خطوة «خاطئة في غير مكانها وغير زمانها وخارج سياق التوافق الأميركي الروسي وجهود المجموعة الدولية لحل الأزمة السورية سياسيا»، مؤكداً أن هيئة التنسيق من «المستحيل اطلاقاً» أن تشارك في الانتخابات.

ورأى عبد العظيم أن مرسوم إجراء الانتخابات هو «قفز فوق» كل الجهود الدولية الجارية لحل الأزمة السورية و«رفض لها وللحل السياسي».

وفي وقت سابق من يوم أمس، أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي خلال الجلسة الأسبوعية للمجلس، حرص الحكومة على إنجاح العملية الانتخابية وتوفير مستلزمات نزاهتها وشفافيتها وسوف تمارس بجو من الديمقراطية ليمارس المواطن حقه في انتخاب الشخص الذي يمثله بكل حرية وإرادة.

وطلب الحلقي من وزارات الإدارة المحلية والداخلية والعدل وكافة الجهات المعنية توفير مقومات ومستلزمات الدعم اللوجستي لإتمام العملية الانتخابية وتوفير كامل مستلزمات نجاحها.

من جانبه، أكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات، وفق ما نقلت وكالة «سانا»، أن «اللجنة تقف على مسافة واحدة من كل المرشحين»، وستتخذ كل الإجراءات التي تتيح للناخبين القيام بواجبهم الدستوري «بكل سهولة ويسر وأمان».

(التفاصيل ص٣)

قافلة مساعدات إغاثية وصحية دخلت بلدة كفر بطنا في الغوطة الشرقية أمس (أ ف ب)

الجيش يتقدم بريف اللاذقية.. ويواصل طرد داعش من خناصر

الوطن – وكالات

تمكنت وحدات الجيش العاملة في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي من بسط سيطرتها على قريتي عين الغزال ومزعلة وعدد من التلال الحاكمة بحسب ما نقلت وكالة «سانا» عن مصدر عسكري.

وفي ريف دمشق أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض أن سلاح الجو «قصف مناطق في حي جوبر وفي مدينة دوما ومنطقة المرج وقرية هريرة بوادي بردى ودارايا».

وأضاف إن لديه «معلومات مؤكدة» عن تقدم للجيش السوري في محيط مدينة دارايا، بينما دخلت قافلة مساعدات تضم ١٥ شاحنة تحمل مواداً إنسانية وغذائية إلى مدينة كفربطنا في الغوطة الشرقية، بحسب ناشطين على فيسبوك.

وعلى طريق حماة حلب، أكدت مصادر «الوطن» أن الجيش خاض اشتباكات مع مقاتلي تنظيم داعش الإرهابي على محور أثريا خناصر، مستعيدا السيطرة على تلة الزعرور غرب أم عامود الكبيرة وعلى قرية رسم النفل شمال خناصر ودمر ١٤ آلية تابعة للتنظيم.

تصعيد سعودي إماراتي تجاه لبنان.. وإيران مستعدة لمساعدته

وكالات

صعدت الرياض من أزمتها مع لبنان بدعوة رعاياها فيه إلى المغادرة، دافعة حلفاءها في الخليج إلى إجراءات مماثلة أقدمت عليها أبوظبي، على حين أبدت إيران استعدادها لتقديم المساعدات للبنان التي قطعتها الرياض.

وقال ممثل وزارة الخارجية الإيرانية حسين جابر أنصاري أمس: إن طهران «جاهزة للنظر في مسألة تقديم المساعدة الضرورية للبنان، إذا حصلت إيران منه على طلب رسمي»، بعد أيام من وقف مساعدات عسكرية مخصصة له بسبب مواقفه «المناهضة» للرياض التي عزتها «لمصادرة» حزب الله، حليف طهران ودمشق، إرادة الدولة.

وبعد يوم واحد من بيان للحكومة اللبنانية لم يقدم فيه لبنان اعتذاراً رسمياً للمملكة، نقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية أمس أن الأخيرة «تطلب من جميع المواطنين عدم السفر إلى لبنان حرصاً على سلامتهم، كما تطلب من المواطنين المقيمين أو الزائرين للبنان المغادرة وعدم البقاء هناك إلا للضرورة القصوى»، داعية هؤلاء إلى «توخي الحيطة والحذر والاتصال بسفارة المملكة في بيروت لتقديم التسهيلات والرعاية اللازمة».

التصعيد السعودي سبقه موقف إماراتي مماثل إذ نقلت وكالة أنباء الإمارات الرسمية «وام» عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي «أنها رفعت حالة التحذير من السفر إلى لبنان إلى منع السفر إليه، وذلك اعتباراً من يوم (أمس) الثلاثاء». كما قررت الوزارة «تخفيض أفراد بعثتها الدبلوماسية في بيروت إلى حدها الأدنى»، وأنها تنسق ليكون ذلك «موضع التنفيذ الفوري».

في غضون ذلك اعتبر زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع في مؤتمر صحفي أمس أن حزب الله هو «جوهر الأزمة مع السعودية والخليج ودول عربية أخرى»، وأن بيان الحكومة أول أمس لم يتخذ موقفا حاسما تجاه الحزب.

النزوح والتغيّر الديموغرافي للسكان سبب في ارتفاع حالات الاغتصاب

محمد منار حميجو

أعلن رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي بسورية حسين نوفل أن عدد حالات الاغتصاب سواء على المرأة أو الأطفال ارتفعت بشكل ملحوظ في ظل الأزمة، وذلك بسبب العديد من الأسباب أولها النزوح والتغير الديموغرافي للسكان ما شكل ضغطاً سكانياً على العديد من المناطق ومنها دمشق.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال نوفل: إن عدداً كبيراً من الأسر السورية النازحة استأجرت في غرف صغيرة ما زاد من عمليات العنف والاغتصابات، إضافة إلى انتشار الفقر والعادات السيئة كشرب الكحول وغيرها، لافتاً إلى ازدياد حالات التحرش بالنساء.

وأكد نوفل أن نسبة ضرب المرأة ارتفعت حالياً إلى ٥٠ بالمئة سواء من الزوج أم الإخوة أم الأب، معتبراً أن ارتفاع النسبة يعود إلى الضغوط الاجتماعية التي تعانيها الأسرة نتيجة سوء المعيشة.

وبين نوفل أن المجتمع السوري يتعرض للكثير من المخاطر نتيجة ظهور بوادر تفكك الأسرة، مؤكداً أن سورية كانت من الدول التي لا تشهد عنفاً كبيراً إلا أن الأزمة أفرزت هذا العنف غير المقبول وبالتالي فإنه لابد من إعادة النظر بالقوانين.

(التفاصيل ص٧)

الاتصالات تعد بحل مشكلة الانقطاعات قريباً

«الشعب» يستجوب اليوم وزير التموين

الوطن

كشفت مصادر مطلعة في مجلس الشعب أنه من المقرر استجواب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك اليوم حول العديد من القضايا التي تهم المواطن ولاسيما ارتفاع الأسعار الجنونية الذي يعتبر كارثياً.

وقال عضو المجلس شمس الدين شداد لـ«الوطن» إن الوزارة بعيدة كلياً عن رفع الأسعار ومراقبتها في الأسواق وواقع توزيع مادة المازوت على المواطنين، إضافة إلى حالات الفساد في مختلف مفاصلها.

وفي معرض رده على مداخلات أعضاء المجلس أمس كشف وزير الاتصالات محمد الجلالي عن مشروع تزويد المقاسم بالخلايا الكهروضوئية الذي يساهم بحل مشكلة انقطاع الاتصالات أثناء انقطاع الكهرباء، مؤكداً أن سياسة الوزارة تركز على إعادة البنية التحتية للاتصالات لأي منطقة يتم استعادة السيطرة عليها.

من جهته أكد وزير النقل غزوان خيربك أن مؤسسة الطيران تعمل على شراء طائرتين وتأمين خدمة النقل بين المحافظات والمحطات الخارجية، مشيراً إلى أنه يتم تعمير طائرتين بالتعاون مع الدول الصديقة.

(التفاصيل ص٦)

الحلقي: طاقم رقابي نزيه للضرب بيد من حديد في الأسواق

الوطن

شدد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي على ضرورة انتقاء طاقم رقابي يتمتع بالكفاءة والنزاهة، للضرب بيد من حديد على كل من يتلاعب بقوت الشعب، طالباً من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بذل المزيد من الجهود لمتابعة ضبط السوق ولجم الأسعار وكبح جماح ضعاف النفوس والمتلاعبين بالأسواق.

وخلال الجلسة وجه الحلقي وزارة الموارد المائية لاستكمال استعداداتها لتوفير مياه الشرب في فصل الصيف القادم والاهتمام بمصادر المياه والسدود وعدم هدرها بالتعاون مع المواطنين، مشدداً على أهمية حفر آبار إضافية وتوفير الصهاريج ومنع ظاهرة التعديات على شبكات المياه.

وقال الحلقي: إن الحكومة مستمرة بإدخال المساعدات الإنسانية إلى ٦ مناطق محاصرة من المجموعات الإرهابية المسلحة، مؤكداً أن الحكومة أدخلت أكثر من ١٨ مليون سلة غذائية إلى كل المناطق المحاصرة من الإرهابيين.

وثمن الحلقي جهود وزارة النفط لإصلاح خط نقل الغاز العربي ما يؤدي إلى توفير الغاز للمنطقة الجنوبية وتحسين قدرة القطاع الكهربائي.

(التفاصيل ص٦)

العمل تحدد أجور العاملين في القطاع الخاص التعليمي

محمود الصالح

كشف وزير العمل خلف العبد الله أن الوزارة حددت الحد الأدنى لأجور عمال المؤسسات التعليمية الخاصة المرخصة، معتبراً أنه جاء في إطار إنصاف العاملين في القطاع الخاص التعليمي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح العبد الله أنه تم تحديد نحو ٢٦ ألف ليرة كحد أدنى لحاملي شهادة الدكتوراه ولديهم خبرة سنتين في التعليم، في حين حدد نحو ٢٤ ألف ليرة لحاملي شهادة الماجستير، مضيفاً: أنه حدد نحو ٢٣ ألف ليرة لحاملي شهادة الدبلوم و٢٢ ألف لحاملي الشهادة الجامعية فقط.

وبين العبد الله أنه تم تحديد نحو ٢١ ألف ليرة كحد أدنى لمعلم الروضة الذي يحمل شهادة معهد تعليمي لثلاث سنوات و٢٠ ألف لحامل شهادة معهد الدراسة سنتين، مؤكداً أن الحد الأدنى لأجور الإداريين في هذه المؤسسات تتراوح ما بين ٢٢ إلى ١٩ ألف كل بحسب شهادته ومجال عمله.

وفي السياق عقدت الوزارة ورشة عمل للمواءمة بين أصحاب العمل والراغبين في الحصول عليه.

(التفاصيل ص٨)